A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/44/256/Add.1
E/1989/66/Add.1
25 May 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
JUN 26 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي
الدولي : البيئة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
التنمية والتعاون الاقتصادي
الدولي : البيئة

مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية

تقرير الامين العام

إضافة

* A/44/50/Rev.1 .

٠٧٦٥ش 89-13500

المرفق الثاني

موجز الاداء بشأن المؤتمر

المحتويات

الفرع	الفقرات	الصفحة
أولا - ملاحظات عامة	١ -٣٠	٣
ثانيا - نطاق المؤتمر وأهدافه ومضمونه واسمه	٣١-٧٥	٨
ألف - النطاق	٣١-٣٣	٨
باء - الأهداف والمضمون	٣٤-٧٤	١٢
جيم - العنوان	٧٥	٣٦
ثالثا - الطرق المناسبة للتحضير للمؤتمر	٧٨-١١٨	٣٨
ألف - على الصعيد الوطني	٧٨-٨٣	٣٨
باء - على الصعيد الإقليمي	٨٤-٩١	٣٩
جيم - عملية التحضير الحكومية الدولية العالمية	٩٣-١٠٠	٣١
دال - المنظمات غير الحكومية	١٠١-١٠٥	٣٢
هاء - التعاون والتنسيق بين الوكالات	١٠٦-١١١	٣٣
واو - أمانة المؤتمر	١١٢-١١٨	٣٤
رابعا - الزمان والمكان المناسبين وشكليات أخرى	١١٩-١٣٣	٣٦
ألف - الزمان	١١٩	٣٦
باء - المكان	١٢٠-١٢٩	٣٧
جيم - شكليات أخرى	١٣٠-١٣٣	٣٨

أولا - ملاحظات عامة

ألف - تعليقات الحكومات

١ - البرازيل - إن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينتشر في كامل أجزاء جدول أعمال المناقشة الدولية المعنية بمسائل البيئة . وبالنسبة للسواد الأعظم من سكان العالم ، تكمن جذور المشاكل البيئية في التخلف .

٢ - بلغاريا - ينبغي أن يشمل المشتركون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وكذلك أعضاء هيئات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية .

٣ - اثيوبيا - عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة قبل عشرين سنة في استكهولم[(١)] ، ويبدو أنه قد أتاح قدرا من الوقت ، لاجراء تحليل شامل "للبيئة والتنمية" نظرا للمعرفة والمعلومات التي تراكمت خلال الفترة التالية من خلال إجراء دراسات استقصائية ، ودراسات ، وبحوث ، ووضع استراتيجية عالمية لتحقيق التنمية السليمة بيئيا . إن النمو الاقتصادي يجب أن يستمر ، غير أنه لا بد من تخفيف حدة آثار التردي البيئي . وحيث أن التنمية تسبب ضغوطا على البيئة ، فإن ما ينبغي اختياره هو النمو الاقتصادي القابل للاستمرار الذي لا يلحق أضرارا بالبيئة .

٤ - النرويج - ينبغي أن يضع المؤتمر مشاكل البيئة في إطار التنمية العريض ، وان يقر برنامجا شاملا للعمل من أجل التنمية القابلة للاستمرار يستند إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، المعنون "مستقبلنا المشترك" (A/42/427, Annex) ، والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، المرفق) ، وينبغي أن يركز المؤتمر على المستقبل وأن يكون عملي المنحي .

٥ - السويد - إن الهدف الغلاب للمؤتمر هو اتخاذ اجراءات واقعية ملموسة على الصعيد الوطني والحكومي الدولي نحو تحقيق تنمية قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا في جميع البلدان . وتتحمل البلدان الصناعية المسؤولية الرئيسية عن تردي البيئة لانها تتبع أنماط انتاج واستهلاك دون ابداء الاهتمام الواجب بالآثار التي تترتب على بيئتها وعلى بيئة البلدان النامية . ويجب تغيير مسار التنمية في البلدان الصناعية لتوفير

فرص أفضل للبلدان النامية لاختيار أنماط تنمية سليمة بيئيا . وسيلزم كذلك تقديم دعم مالي وتقني من البلدان الصناعية . وذلك أن تردي البيئة يهدد نظم إدامة الحياة ويمكن ان يعتبر مشكلة أمن ، رئيسية تثبت وجود ترابط دولي .

٦ - وينبغي أن يستند العمل السياسي إلى اجراء استعراض شامل وأن يكون شاملا لكل القطاعات . وفي الوقت ذاته يجب أن تدمج السياسات البيئية الناجحة في عمليات التنمية لجميع فئات المجتمع . ذلك أنه لا يمكن في المدى الطويل ، حل مشاكل البيئة إلا باتخاذ اجراءات وقائية توضع على أساس نظرة واضحة قدر الامكان لمشاكل البيئة الرئيسية واثارها . بيد ان عدم اليقين يحتم اتخاذ اجراءات احتياطية ملائمة لتحقيق الامان . ويجب أن تتألف الاجراءات العملية للسياسة البيئية من اجراءات محددة ، معظمها ، وقائية ، للتصدي لمجالات لمشاكل البيئية الرئيسية ومن تكييف السياسات في الميادين ذات الصلة بقصد تخفيف حدة الاثار البيئية السلبية إلى أقصى درجة ممكنة .

٧ - تركيا - بوسع المؤتمر أن يوجد الاحساس بحسن النية والمسؤولية بين الامم لحماية المستقبل المشترك للانسانية والكوكب الذي نعيش فيه . ويجب حماية حقوق البلدان النامية في مواصلة التنمية ، كما ينبغي تأكيد المسؤولية الاكبر التي تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو في تردي حالة البيئة . وينبغي أن يكون التزام البلدان المتقدمة النمو بحل مشاكل البيئة أوسع بكثير من التزام البلدان النامية . وينبغي ألا تصبح الاجراءات الوقائية المتعلقة بالبيئة موضعا للمساومة على المساعدة الانمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو .

باء - تعليقات أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة

١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٨ - على الرغم من ازدياد الإحساس بوجود تفاعلات بين الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والعمليات البيئية وآثارها ، فإن التخطيط الانمائي وتقرير السياسات على الصعيدين الوطني والدولي لم يدمجا المعايير البيئية غالبا . وقد زاد هذا الافتقار إلى الادماج من تفاقم مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية وتردي نوعيه البيئة لان التصدي للآثار البيئية يتم غالبا بعد وقوعها ولأن احتمال تكييف السياسات من أجل اتخاذ اجراءات وقائية ظل مهملا إلى حد كبير . وقد نجح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة

البشرية لعام ١٩٧٢ في بدء برامج هامة معنية بتقييم وادارة البيئة من خلال خطة العمل المعنية بالبيئة البشرية(٣) .

٢ - مكتب منسق عمليات الامم المتحدة للإغاثة

٩ - إن من شأن الجمعية العامة ، بدعوتها إلى عقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالبيئة والتنمية ، أن تسلم بأن المعرفة العلمية والتقنية بأسباب ونتائج مشاكل البيئة الرئيسية أصبحت تتسم بأبعاد يمكن معها لمجهود متضافر لجمع ونشر وتطبيق هذه المعرفة أن يؤتي نتائج إيجابية . ويؤيد مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث تأييدا كاملا فكرة عقد مؤتمر للامم المتحدة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ . لقد أصبحت البيئة العالمية في مناطق كثيرة تتردى بسبب آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان . كما أن تعرض البشر للكوارث الايكولوجية والكوارث الاخرى آخذ في الازدياد . وتزداد هذه المشكلة خطورة على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة للحد من ذلك .

٣ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا

١٠ - ستنظر اللجنة في هذه المسألة في الدورة الرابعة والاربعين في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وقد وجهت عناية أعضاء اللجنة الاقتصادية لاوروبا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وستحال تعليقات اللجنة على القرار إلى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ١٩٨٩ . وفي الوقت ذاته ، تواصل اللجنة والهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود تنفيذ برامج أعمالها الواسعة النطاق في ميدان حماية البيئة . وستولي اللجنة اهتماما خاصا في اجتماعها المقرر عقده في نيسان/ابريل بشكل ونطاق اسهامها واشتراكها في المؤتمر المعني بالبيئة التابع لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، المقرر عقده في صوفيا في تشرين الاول/اكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٤ - مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

١١ - سيوجه المركز عناية لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية عشرة التي ستعقد في الفترة من ٢٤ نيسان/ابريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ إلى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ .

٥ - منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

١٢ - إن اجراء استعراض للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر استكهولم ووضع استراتيجيات جديدة على المديين المتوسط والطويل يبدو مناسبا للغاية . ولهذا ترحب منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة باقتراح عقد مؤتمر للامم المتحدة يعنى بالبيئة والتنمية . ومع مراعاة الارشاد الذي تتلقاه منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة من هيئاتها الحاكمة ، كما كان عليه الحال بالنسبة لمؤتمر استكهولم ، فمن المتوخى أن تشترك المنظمة اشتراكا نشطا في التحضير لهذا المؤتمر في إطار مجالات تخصصها التقنية والموارد المتاحة لها .

٦ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ اللجنة الاوقيونوغرافية الحكومية الدولية

١٣ - بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر استكهولم ، فإن مسألة عقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالبيئة والتنمية تستحق النظر بصورة جدية . وعلى الرغم من أن احراز انجازات كثيرة ستكون تحققت خلال هذين العقدين ، فإن تقدم المعرفة العلمية وزيادة الاحساس بأهمية البيئة ، يوجدان أبعادا جديدة ، لم يكن من الممكن التنبؤ بها في عام ١٩٧٢ . وأحد الدروس المستقاة هو أن نطاق المسائل البيئية واسع للغاية مما يقتضي تعاونا وثيقا بين جميع الجهات المعنية إلى اقصى درجة ممكنة للاستفادة على نحو أمثل من الموارد المتاحة ، الفكرية منها والمالية على حد سواء . وهناك حاجة إلى النظر إلى البيئة كوحدة لا تتجزأ ، مع مراعاة مختلف أوجه الترابط بين الاجزاء ، وتفادي تجزئة البيئة والمسؤوليات . ويتعين التشديد على الجهود التعاونية والجهود اللازمة لحل المشاكل العالمية ، فضلا عن الحاجة إلى معلومات وبيانات ثابتة وصحيحة علميا . وتتجه النية إلى توجيه عناية جمعية اللجنة الاوقيونوغرافية الحكومية الدولية إلى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ في تموز/يوليه .

٧ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٤ - إن منظمة الطيران المدني الدولي وإن لم تكن لديها أي ملاحظات محددة في هذه المرحلة عن أهداف ومحتوى ونطاق المؤتمر ، فينبغي البيان بأن أي تشعبات للمقترحات التي تتعلق بمشاريع المنظمة في مجال المساعدة التقنية ستؤخذ في

الاعتبار ؛ هذا وتشترك المنظمة اشتراكا نشطا في الوقت الحاضر في الجوانب الاقتصادية للحد من ضجيج الطائرات .

٨ - منظمة الصحة العالمية

١٥ - يتسم عقد مؤتمر عالمي للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية بالاهمية كما أنه سوف يعقد في الوقت المناسب . ولقد طلب المجلس التنفيذي الى المنظمة أن تتعاون في تحضيره .

٩ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٦ - ترحب الوكالة بفكرة عقد المؤتمر وترى ، أنه اذا اتسم التحضير له بالعناية ، فإنه سوف يؤدي مهمة نافعة . وسوف تساهم الوكالة في عملية التحضير وفي المؤتمر ذاته في مجال اختصاصها التقني وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة .

جيم - تعليقات المنظمات الاخرى

١ - الأمانة العامة للكمنولث

١٧ - على الرغم من الخطوات الكبيرة التي تتخذ حاليا لزيادة الوعي بالبيئة ، ولاسيما في البلدان الصناعية ، وتحقيق بعض الانجازات المثيرة للاعجاب والجديرة بالتسجيل ، ترى الأمانة العامة للكمنولث أن فكرة وجود صلة بين الفقر والضغط البيئي ليست مفهومة بدرجة كافية حتى الآن . ولقد شُرحت القضية بطريقة جيدة في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" (A/42/427 ، المرفق) ، كما شرحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عدة سنوات ، مازالت البلدان الصناعية بصفة خاصة لا ترى فيما يبدو اتصالا بينهما ، أو ربما لا تتوفر لديها الرغبة في التصدي بأنفسها لمشكلة الفقر العالمي . وينبغي لمؤتمر عام ١٩٩٢ أن يحرز المزيد من التقدم في هذا المجال .

٢ - مصرف التنمية الآسيوي

١٨ - يؤيد المصرف قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ ، الذي قررت بمقتضاه أن تنظر في مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ ، ليضطلع بتقييم التقدم المحرز في

../..

الانشطة البيئية خلال العقدين منذ مؤتمر ستكهولم المعني بالبيئة البشرية الذي انعقد في عام ١٩٧٢ . وينبغي لمؤتمر عام ١٩٩٢ أن يعنى ، في جملة أمور ، بالاهتمامات البيئية الناشئة التي أشارها تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وبالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، المرفق) ، ونتيجة الاجتماع على المستوى الوزاري المقترح المعني بالبيئة والمقرر أن تعقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣ - معهد البلدان الامريكية للتعاون في ميدان الزراعة

١٩ - يلاحظ المعهد وجود اهتمام متزايد لدى البلدان الاعضاء فيه بشأن المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية ولسوف ينظر في أمر عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية باهتمام شديد ويعلق عليه أهمية كبيرة .

٤ - منظمة البلدان المصدرة للنفط : صندوق التنمية الدولية

٢٠ - يرى الصندوق أن المؤتمر سوف يعمل على نشر الوعي بين الحكومات والمانحين والمشاريع والمواطنين العاديين بشأن قضايا وخيارات بيئية وينبغي أن يستحدث إطارا لتعبئة المساعدة المالية والتقنية بغية اعتماد تدابير وقائية وعلاجية للمشاكل البيئية المرتبطة بمشاريع التنمية .

ثانيا - نطاق المؤتمر وأهدافه ومضمونه واسمه

ألف - النطاق

١- تعليقات الحكومات

٢١ - البرازيل والنرويج والسويد . يتضمن قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ توجيها بشأن نطاق المؤتمر ، وهو القرار الذي أكدت الجمعية العامة بمقتضاه بعض الأسباب التي تدعو الى عقد المؤتمر ، كما أكدت أهدافا معينة لانعقاده ، واقترحت بأنه ينبغي للمؤتمر أن ينظر ، في جملة أمور ، فيما يلي :

"(أ) استعراض اتجاهات السياسات والاجراءات المتخذة من جانب جميع البلدان والمنظمات الدولية لحماية وتعزيز البيئة ولدراسة الكيفية التي دمجت بها الاهتمامات المتعلقة بالبيئة في السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ ؛

"(ب) تقييم المشاكل والمخاطر والفرص البيئية الرئيسية المصاحبة للانشطة الاقتصادية في جميع البلدان ؛

"(ج) اصدار توصيات بشأن زيادة تعزيز الاجراءات التعاونية الدولية في إطار مجموعة من الاولويات يضعها المؤتمر ، وتحديد جهود البحث والتطوير المطلوبة لتنفيذ تلك التوصيات ، وبيان الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذها ، مع تحديد المصادر الممكنة لهذا التمويل ."

٢٢ - البرازيل . يتسم وضع المزيد من التفاصيل بشأن الادراك المشترك لمشاكل البيئة البشرية والاتفاق بشأن سبل وطرق النهوض بالتعاون الدولي الذي يرمي الى تعزيز تنمية قابلة للإدامة في العالم بأسره بالاهمية . ومن شأن وجود ترسانات كبيرة من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل أن يشكل تهديدا خطيرا للبيئة وحتى بقاء البشرية ذاتها ، ولا ينبغي بعد الآن تجنب هذه القضية في المناقشات بشأن البيئة العالمية .

٢٣ - اثيوبيا . ينبغي أن ينظر المؤتمر فيما يتعلق بحياة الحيوانات والنباتات وجميع عناصر البيئة ، فضلا عن أوجه الترابط والتبعية والتنافس والتفاعلات الاخرى ، بما فيها الاستخدام البشري للموارد . وينبغي أن ينصب تركيزه على تطوير الزراعة ، والصناعة ، ومصائد الاسماك ، والتشييد ، والحراجة ، والمستوطنات البشرية والتعدين .

٢٤ - مصر . ينبغي أن يبحث المؤتمر في المشاكل العالمية والاقليمية والوطنية .

٢٥ - النرويج . ينبغي أن يستكشف المؤتمر الطرق والوسائل التي تكفل على أفضل وجه تعزيز التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . في جميع البلدان . ولا بد أن يبحث المشاكل البيئية الرئيسية في إطار من الترابط بين البيئة/الايكولوجيا والتنمية/علم الاقتصاد .

٢٦ - ويمكن أن تستخدم وثيقة المعلومات الاساسية التي أعدها برنامج الامم المتحدة للبيئة للمشاورات التي عقدت على مستوى وزاري في نيروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كمرجع مفيد جدا لمحاولة زيادة تحديد نطاق المؤتمر ، وأهدافه ، ومضمونه . وتتضمن الوثيقة تفاصيل عن تسعة مجالات للمشاكل وعن جوانب شتى للاجراء العلاجي الذي ينبغي اتخاذه .

٢٧ - سيشيل . ينبغي أن يرمي هدف المؤتمر الى تحقيق تنمية بشرية/تعاونية في العالم ، تُغضي في الوقت نفسه الى حماية بيئته المشتركة .

٢٨ - السويد . بالمستطاع التوقيع على عهود وبروتوكولات معينة بشأن مشاكل بيئية هامة فيما يتصل بهذا المؤتمر . أما فيما يتعلق بالقضايا الاخرى ، ينبغي اعتماد خطط عمل ملموسة مع توصيات للقيام باجراءات وطنية ودولية . كما ينبغي اتخاذ تدابير مالية وينبغي للمؤتمر أن يؤيد الاستعراض والتقييم اللذين تستند اليهما تلك القرارات .

٢ - الهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة

(أ) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٢٩ - يمكن للمؤتمر المزمع عقده في عام ١٩٩٢ أن يستعرض على نحو مفيد السياسات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية الوطنية والدولية التي وضعت منذ انعقاد مؤتمر ستكهولم ، وذلك بغية الوصول الى تفهم أفضل للروابط فيما بين هذه السياسات وتحديد طرق ووسائل دمجها في التخطيط الانمائي وصنع السياسات . كما يمكن أن تتصدى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع لدور الاهتمامات البيئية الدولية في السياسات الانمائية والتعاون ، ومن ثم تقدم توصياتها إطارا واسعا لمداولات المؤتمر المزمع أو على الاقل مُدخلا هاما له .

(ب) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

٣٠ - ينبغي أن يوجه المؤتمر نحو اتخاذ اجراءات ، وينبغي له ، بدلا من امعان النظر في أمر المشاكل البيئية التي حددها وبحثها في الواقع التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" ، أن يركز على التدابير العملية لحل تلك المشاكل . ومن شأن

هذا النهج أن يمكن الوكالات التقنية التابعة للأمم المتحدة من أداء دور نشط والمساهمة بصورة ايجابية في التحضير للمؤتمر .

(ج) البنك الدولي

٣١ - ينبغي للمؤتمر أن يُعنى بالمبادرات الوطنية والدولية الرئيسية المعنية بالبيئة التي اتخذت بعد نشر تقرير اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية كما ينبغي أن يرمي هدفه الى تعزيز التوافق في الآراء بشأن اتخاذ اجراء دولي للتصدي للقضايا الحرجة التي يزيد الاهتمام الدولي بها . كما ينبغي أن ينصب التركيز على الخبرات التي اكتسبتها البلدان النامية فيما يتعلق بادماج البيئة والتنمية في السياسة الوطنية العامة . والبنك الدولي على استعداد لتقديم تقرير بشأن العمل التحليلي المعني بالتنمية القابلة للإدامة والمساعدة في عروض البلدان التي تضطلع بتنفيذ خطط عمل بيئية .

(د) المنظمة الدولية للملاحة البحرية

٣٢ - نظرا لاتساع نطاق موضوع البيئة والتنمية عند تناوله في سياق مؤتمر عالمي للأمم المتحدة ، فإنه سوف يتعين التركيز على المشاكل البيئية الرئيسية ذات الاهمية العالمية وعلى ضرورة إدخال تغييرات مؤسسية وقانونية لتناولها .

٣ - تعليقات المنظمات الاخرى

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣٣ - في حالة قبول فكرة استعراض دعوة ستكهولم الى العمل ، فإن نطاق ومضمون المؤتمر في عام ١٩٩٢ سيكونا قد تحددا الى درجة كبيرة ، ورغم هذا ، فمن الواضح فيما يبدو أن الشواغل المتعلقة بإدارة البيئة وتنميتها ينبغي تناولها ، ولا سيما في ضوء المناقشات وأعمال المتابعة المرتبطة بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ، مما أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكلاهما يتضمن "الثنائية" . والتحدي الذي يواجه المنظمين يتمثل في إقامة توازن ما . وإن كان ينبغي لهذا التوازن أن يكون في اتجاه "البيئة" ، حيث أن "التنمية" بمعناها التقليدي تعتبر مجالا للكثير من الهيئات والمؤتمرات الاخرى .

باء - الأهداف والمضمون

١ - تعليقات الحكومات

٣٤ - البرازيل - ينبغي للمؤتمر أن يوافق على مجموعة شاملة من التوصيات (خطة عمل) بهدف تشجيع التعاون الدولي في مجال تحسين البيئة البشرية بجميع بلدان العالم ومناطقه ، وأن يحدد الاحتياجات المالية ومصادر التمويل المتعلقة بخطة العمل .

٣٥ - والمشاكل البيئية المعاصرة الرئيسية تتضمن تغير المناخ ، والأمطار الحمضية ، والإمدادات المائية ، وتلوث المحيطات والمناطق الساحلية ، وتدهور التربة ، والتصحر ، وإزالة الأحراج ، وتغيرات مواطن الحيوانات والنباتات ، والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي ، وانتقال الفضلات السامة والخطرة عبر الحدود .

٣٦ - بلغاريا - ينبغي للمؤتمر أن يستعرض ويقيم النتائج التي توصلت اليها الأنشطة المشتركة للمجتمع الدولي في مجال تنفيذ إعلان ستكهولم (٣) خلال فترة العشرين عاما التي تلت مؤتمر عام ١٩٧٣ ، وأن يقوم ، بناء على ذلك ، بتحديد التدابير المتعلقة بتحسين التعاون فيما يتصل بالجهود المشتركة الرامية الى حل المشاكل الايكولوجية على الصعيدين العالمي والاقليمي .

٣٧ - مصر - يجب على المؤتمر أن يحدد آثار الجوانب المختلفة للتنمية ، بما فيها التصنيع ، وانتاج الطاقة واستخدامها ، والتحضر ، واستغلال الموارد الطبيعية ، واستخدام الأرض . وعليه أيضا أن يحدد آثار انتاج وتصريف المواد الخطرة بالنسبة للبيئة فيما يتصل بالتوازن الايكولوجي ، ونضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة (الأراضي الخصبة ، والوقود الاحفوري ، والتنوع البيولوجي) ، والتراث الانساني ، والتغيرات المناخية ، والمجتمع البشري . ومن الأهمية بمكان أن تحدد طرق ووسائل تجنب حدوث أثر سيئ بالنسبة للتنمية دون مساس بالتطلعات المشروعة للبلدان النامية نحو التقدم ، وخاصة عن طريق تخطيط التحضر واستخدام الأرض ، واستعمال الطاقة المتأتية من المصادر المتجددة ، واتباع تكنولوجيا نظيفة ، ومكافحة الاتجار في الفضلات الخطرة (الكيميائية والنووية) ، وتوزيع المعلومات بشأن الأخطار

والحوادث البيئية ، وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في حالة وقوع حوادث تتعلق بالبيئة .

٣٨ - اثيوبيا - ينبغي للمؤتمر أن يتناول قضايا حفظ بيئة الإنسان ، وأن يحاول وضع استراتيجيات ايجابية عملية للإبقاء على عدد ثابت من السكان في إطار الموارد المتاحة ، وأن يلتمس تصورات للنمو الاقتصادي تكون قابلة للإدامة وملبية للاحتياجات الراهنة دون إحداث آثار سلبية بالنسبة للبيئة . وعلى المؤتمر أيضا أن يعالج التراث الثقافي للانسان وتعليمه وكذلك قيمه الفنية والاستجمامية والعلمية بهدف إبراز التكنولوجيات التي أفسدت البيئة في المناطق الجغرافية التي تعرضت لاستغلال مكثف والتشديد على آلية المعرفة العلمية والحكم الصائب على الأمور في مجال الاستغلال المرشد للموارد الطبيعية .

٣٩ - هنغاريا - يجب على المؤتمر أن يحدد المشاكل البيئية الاكثر خطرا التي تتطلب إجراء عاجلا على الصعيدين الوطني والدولي ، وأن يضع برنامج عمل لمعالجتها . كما بالاضافة الى ذلك ، أن تتضمن مهام المؤتمر ذات الأولوية تنسيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة التي تكون سارية بالفعل أو في مرحلة الإعداد ، والقضاء على التداخلات الحالية ، ووضع نظام فعال للرصد العالمي ومتابعة هذا الرصد .

٤٠ - نيجيريا - ينبغي للمؤتمر أن يقوم ، على نحو حاسم ، بتقييم ما أنجزه مؤتمر ستكهولم وما أخفق فيه ، استنادا الى أهداف هذا المؤتمر والقرارات المتخذة في عام ١٩٧٢ ، بالاضافة الى القرارات الاخرى ذات الصلة وخطط العمل التي ظهرت منذ ذلك الوقت . وعليه أيضا أن يحدد الاهداف وأن يعدل الاستراتيجيات وأن يعتمد المناسب منها فيما يتصل بالعشرين عاما القادمة ، استنادا الى التجارب العملية في العقدين الماضيين على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية .

٤١ - النرويج - يجب على المؤتمر أن يعد تدابير محددة في نطاق مجالات المشاكل الرئيسية ، على أن تشكل هذه التدابير بعد ذلك جزءا من برنامج العمل الذي سيتم وضعه . وعليه أن يضع/يوقع اتفاقات محددة (أى اتفاقية تتعلق بالمناخ وبروتوكولات تتصل بمشاكل بعينها ، على سبيل المثال) بهدف القيام ، بقدر الامكان ، باجراء تحديد كمي لاهداف برنامج العمل . وكذلك عليه أن ينظر أيضا في ضرورة إدخال تغييرات مؤسسية فيما يتصل بالتعاون والتنسيق الدوليين المستقبليين في مجال البيئة والتنمية .

٤٢ - وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أن يكون هناك بيان للاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ التوصيات المعتمدة ، والمصادر المحتملة للتمويل ، الى جانب ضرورة وجود موارد مالية اضافية وتوفر مساعدة تقنية علاوة على نقل التكنولوجيا البيئية الى البلدان النامية . والبلدان المتقدمة النمو عليها أن تكون مستعدة لتقديم الجزء الرئيسي من هذه الموارد ، حيث أنها تتحمل المسؤولية الاساسية فيما يتصل بمشاكل البيئة العالمية .

٤٣ - سيشيل - يجب أن يتمثل هدف المؤتمر في التنمية البشرية/التعاونية في العالم ، مما يستوجب في نفس الوقت حماية البيئة المشتركة للانسانية .

٤٤ - السويد - ينبغي للمؤتمر أن يضطلع بتقييم للاسباب الكامنة وراء التهديدات البيئية والمخاطرة السياسية التي تشكلها في هذا المجال ، مما يتيح وضع أساس للعمل السياسي من أجل تخفيف الضغوط على البيئة ونظم الإبقاء على الحياة . وعليه أن يعزز من مجموعة الصكوك الدولية الملزمة قانونا في ميدان البيئة . ومنظومة الامم المتحدة عليها دور معياري ضروري فيما يتصل بالسياسات المتعلقة بتخفيف الضغوط البيئية على نظم الإبقاء على الحياة ، كما أن التوصيات والاعلانات قد تؤدي الى تنسيق السياسات . وفي الكثير من الحالات ، ينبغي استخدام اتفاقات ملزمة باعتبارها صكوكا أكثر فعالية . والمؤتمر عليه أن يحسن من فعالية الاتفاقات القائمة ، التي لا تعمل بشكل سليم بسبب قلة عدد الدول الاطراف فيها أو بسبب وجود مشاكل مالية .

٤٥ - وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي توقيع الاتفاقات والبروتوكولات ، كما ينبغي وضع خطط للعمل بشأن مجالات المشاكل البيئية التالية ، التي تتسم حاليا بأهمية خاصة : قضايا الجو (تغير المناخ ونضوب الأوزون والأمطار الحمضية) ، والامداد بالمياه العذبة ونوعيتها ، والمجالات المحيطية والساحلية (التلوث وادارة المنطقة الساحلية) ، وتدهور الارض (التصحر وإزالة الاحراج ، وفقد التنوع البيولوجي ، والفضلات الخطرة والمواد الكيميائية السامة ، والمشاكل المتصلة بالتكنولوجيا الحيوية ، وتدهور أحوال الازدحام السكاني وبيئة العمل بالنسبة للفقراء . ومجالات المشاكل هذه لها أهمية عالمية ، وإن كان التناول الامثل لبعض أجزائها يجب أن يتم على صعيد اقليمي . وثمة اتفاقيات وبروتوكولات اقليمية وعالمية قد تم ابرامها بالفعل أو انها في مرحلة التفاوض في الوقت الراهن ، وذلك فيما يتعلق ببعض المشاكل . ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بوسعه أن يشرع ، في دورته الخامسة عشرة ، في التفاوض بشأن القضايا الاخرى ، في حين أن سائر القرارات من هذا القبيل يمكن اتخاذها خلال العملية

التحضيرية . ويجب أن تكون هناك اتفاقية عالمية جاهزة للتوقيع بالمؤتمر وذلك في ميدان حماية المناخ .

٤٦ - وفيما يتعلق بالمشاكل التي لم تنضج الى مستوى يسمح بإبرام اتفاقات ملزمة قانونا بشأنها ، ينبغي البدء في العمل في وقت مبكر خلال العملية التحضيرية المتصلة بمشاريع خطط العمل المتعلقة بالمصادر السياسية للاختلالات البيئية المتولدة عن مصادر رئيسية مثل الصناعة ، ونظم الطاقة ، والنقل ، والزراعة ، والحراجة ، والنظم الحضرية ، مع الاستفادة من أمور من بينها فرض الضرائب ، والتعليم ، والبحث ، والسياسات السكانية . وخطط العمل هذه ينبغي لها أن تستهدف تشجيع وجود تنمية سليمة بيئيا وقادرة على البقاء لصالح البيئة والصحة . كما ينبغي أن يتم إعدادها بعناية أثناء العمليات التحضيرية للمؤتمر . ويجب أن تكون هناك مراعاة للاختلافات والترابطات بين البلدان .

٤٧ - وثمة جهد يجب الاضطلاع به لتناول التدابير المالية من أجل كفالة تنفيذ قرارات المؤتمر على نحو ناجح . والبلدان الصناعية تتحمل المسؤولية الاولى في مجال توفير الموارد المتعلقة بالعمل المشترك المتفق عليها ، ومن ثم فإنه ينبغي لها أن تكون مستعدة لاتخاذ التدابير المالية اللازمة لتناول المشاكل ذات الطابع العالمي . وعليها ، بالاضافة الى ذلك ، ان تكون مستعدة أيضا لمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق تنمية مستمرة . وهناك حاجة الى اتخاذ ما يلزم من تدابير في ميادين التعاون الانمائي ، وخدمة الدين ، والتجارة ، بغية تسهيل تنفيذ الاجراءات المشتركة في البلدان النامية . وفيما يتصل بالقرارات الانمائية ، يجب ادخال بُعد البيئة في جميع الجهود وذلك باعتباره شرطا أساسيا لوجود تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئيا . كما أن إقامة حوار بين الاطراف المتعاونة ، استنادا الى مراعاة خطط وأولويات البلدان المستقبلة ، تمثل شرطا مسبقا لنجاح النتائج .

٤٨ - وينبغي الإبقاء على الترتيبات الحالية المتعلقة بالتعاون البيئي ، على الصعيد الحكومي الدولي ، وإن كانت هناك حاجة الى تعزيز ولايات الموارد المالية للمؤسسات الحالية بشكل كبير .

٤٩ - تايلند - يجب على المؤتمر أن يناقش السياسات والاستراتيجيات البيئية المتصلة بالتنمية الدولية ، وأن يعالج المشاكل البيئية ، مثل التلوث الصناعي

وتدهور الموارد الطبيعية ، وآليات الادارة البيئية ، والتشريع ، وتقييم أثر البيئة ، والتعليم البيئي .

٥٠ - تركيا - ينبغي تحديد الاطار العام للتأثير المتبادل بين البيئة والتنمية ، كما ينبغي ، في هذا الصدد ، تحديد القطاعات التي تؤثر على البيئة أكثر من غيرها ، وايجاد الاساليب المتعلقة بإزالة تلك الآثار . والهيكل التنظيمي الدولي المتصل بالبيئة ، بأبعاده الادارية والمالية والعلمية ، يجب تحديده ، وفي هذا الاطار ، يجب أن تعطي البلدان النامية نفس السلطة والمسؤولية المعزاة الى البلدان الصناعية فيما يتصل بهذا الهيكل . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن للمؤتمر أن يضع آلية للمراقبة وأن يحدد القواعد المتعلقة بالاشتراك في استخدام وحماية الفضاء والمحيطات والقارة المتجمدة الجنوبية ، مما تستخدمه البلدان المتقدمة النمو أساسا في مختلف الانشطة .

٥١ - يوغوسلافيا - يجب أن تتمثل أهداف المؤتمر في تشجيع التعاون الدولي من أجل وقف تدهور البيئة ، بوصفها جزءا مكملا للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وفي المساهمة في تحسين تفهم العلاقة بين أهداف النمو والتنمية ، من ناحية ، وضرورة حماية وتعزيز البيئة ، من ناحية اخرى . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآثار الازمة الاقتصادية والمالية وعبء الدين بالنسبة لتدهور البيئة . والمؤتمر عليه أن يوصي باتخاذ التدابير والاجراءات التي من شأنها أن تدعم الجهود الرامية الى حماية وتعزيز البيئة ، عن طريق إعادة النمو والتنمية بالبلدان النامية . وينبغي وقف تصدير الفضلات الخطرة الى البلدان النامية ، كما ينبغي تعزيز دور منظومة الامم المتحدة فيما يتصل بدراسة وحل المشاكل البيئية العالمية . وكذلك يجب ايلاء اهتمام خاص لتنسيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والسارية بالفعل ، أو التي مازالت في مرحلة الوضع ، وازالة التداخلات القائمة ، ووضع نظام فعال للرصد والمتابعة على الصعيد العالمي .

٣ - هيئات منظومة الامم المتحدة

(أ) إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

٥٢ - تدل المناقشات الاخيرة بالدورتين الثانية والاربعين والثالثة والاربعين للجمعية العامة على وجود مجالين محددين يحظيان بأولوية عالية من حيث الاهمية

البيئية ، وهما التفاعلات بين التلوث الجوي والتغير المناخي والانشطة الاجتماعية - الاقتصادية ، وانتاج وإغراق الفضلات الخطرة والمواد السامة على يد الانشطة الصناعية . كما أن عدم القابلية للإدامة فيما يتعلق بالجهود الانمائية التي تتناول نضوب وتدهور الموارد الطبيعية ، مثل المعادن والاحراج والمياه والتربة ، تناولا غير كاف ، يشكل أيضا أحد المجالات ذات الأولوية التي يمكن للمؤتمر أن يتصدى لها على نحو محدد .

(ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

٥٣ - يجب أن تتضمن أهداف المؤتمر تحديد الأولويات البيئية العالمية وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص من أجل تحقيق تنمية قابلة للإدامة . والمؤتمر ينبغي له أن يضع ويعتمد التدابير اللازمة للاضطلاع على نحو سليم بتقييم ومنع الكوارث البيئية من خلال برامج المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والمشاريع التجريبية والتعليم والتدريب ، على أن تكون هذه البرامج مكيفة حسب قضايا بيئية بعينها .

(ج) جامعة الأمم المتحدة

٥٤ - يجب على المؤتمر أن ينظر في الأبعاد الانسانية للتغير البيئي العالمي . والنتائج والتوصيات البحثية الأولية المترتبة على برنامج الجامعة ، في هذا الميدان ، سوف تقدم في عام ١٩٩٣ . وبالاضافة الى ذلك ، فإن المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية سوف يضطلع بمشروع بحث عن الاقتصادات البيئية ، مما يعتبر مجالا هاما جديرا بدراسة المؤتمر له .

(د) صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات

٥٥ - ينبغي أن يوضع في الاعتبار في مناقشات المؤتمر ، ما تتركه الممارسات الزراعية المتبعة في زراعة الأفيون والكوكا في بعض البلدان من أثر ضار على البيئة وما تسببه المواد الكيميائية السمية من أضرار أثناء عملية تجهيز الكوكا .

(هـ) منظمة العمل الدولية

٥٦ - على الرغم من أنه ليس لدى المنظمة أية مقترحات محددة فيما يتعلق بأهداف أو مضمون أو نطاق المؤتمر ، مهما يكن القرار النهائي ، فإن المؤتمر سيوفر بالتأكيد فرصة لمنظمة العمل الدولية للمساهمة على نحو ملائم في مجالات اهتمامها الخاصة المحدودة ؛ أي المسائل المتعلقة ببيئة العمل ، والتدريب البيئي ، والعلاقة بين البيئة والعمالة ، والفقر ، والتنمية . ومع التسليم بالازدياد السريع في عدد الانشطة الدولية المتعلقة بالبيئة ، وخاصة عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات واجتماعات الافرقة العاملة الاخرى خلال السنوات القليلة القادمة ، فإن من المهم أن يقدم هذا المؤتمر مساهمة فريدة ومعدة بعناية لوضع برنامج منسق ومتماسك للعمل في هذا الميدان في المستقبل .

(و) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

٥٧ - وينبغي للمؤتمر أن يركز على طرق ووسائل تنفيذ توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، بدلا من مجرد مناقشة المسائل ذاتها مرة أخرى . وينبغي له ، بوجه خاص ، أن يهدف الى إيجاد حلول للمشاكل البيئية الناجمة عن الانشطة الإنمائية الرئيسية في قطاعات مثل الصناعة والنقل والطاقة والزراعة والتنمية الريفية (بما في ذلك الحراجة ومصائد الأسماك) ، والتحضر . ويمكن توجيه توصيات بإجراءات وقائية/علاجية الى جهات منها المؤسسات على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . ومن ثم يمكن أن يشمل جدول الاعمال ما يلي :

(أ) استعراض لما اعتمدته البلدان والمنظمات الدولية من سياسات وما اتخذته من اجراءات لحماية وتعزيز البيئة وتشجيع التنمية القابلة للاستمرار ، بما في ذلك تحديد كيف أُدمجت الشواغل البيئية في السياسات والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ ؛

(ب) وضع تقديرات للمشاكل البيئية الرئيسية الناجمة عن القطاعات الاقتصادية الهامة أو المتعلقة بالمسائل الافقية الرئيسية ، وتحديد التدابير الوقائية/العلاجية اللازمة للتنمية القابلة للاستمرار . ويمكن أن تشمل هذه التقديرات ما يلي :

'١' الصناعة ، بما في ذلك الطاقة والنقل ؛

'٢' الزراعة والتنمية الريفية (بما في ذلك الحراجة ومصائد الاسماك) ، والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بذلك ؛

'٣' التحضر والمستوطنات البشرية ؛

'٤' الصحة والعمالة اللتان تشملان القطاعات الاقتصادية ؛

(ج) وضع مقترحات تتعلق ببرنامج عمل وتوصيات تقدم الى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، مع بيان الاولويات ، لكل قطاع اقتصادي رئيسي . وينبغي أن تهدف التوصيات الى تعزيز التعاون الدولي ، وتحديد الانشطة البحثية والإنمائية المطلوبة للتنفيذ ، وتحديد الموارد المالية المطلوبة ومصادر التمويل المحتملة .

٥٨ - أما المسائل الافقية المحددة بدرجة أكبر ، مثل البحث والتعليم والتدريب والجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، والتشريع ، والمؤسسات ، وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا ، فيمكن تناولها في إطار كل بند من بنود جدول الاعمال وقطاعات التنمية المذكورة أعلاه . وينبغي أيضا تناول الروابط بين القطاعات ، وخاصة المشاكل البيئية الناجمة عن الانشطة الإنمائية في أحد القطاعات والتي قد تؤثر على القطاعات الاخرى .

(ز) منظمة الصحة العالمية

٥٩ - إذا أخذنا في الاعتبار أن تحديد أهداف ونطاق هذا المؤتمر هو من اختصاص الحكومات ، تعين أن تشمل أهداف المؤتمر تعزيز الصحة البشرية وحمايتها . وبعض المسائل العامة الرئيسية التي ينبغي للمؤتمر أن يتناولها عُرضت في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (A/42/427 ، المرفق) وفي التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٦ : البيئة والصحة (UNEP/GC/14/5) الذي أعده برنامج الامم المتحدة للبيئة . وتشمل هذه المسائل الاثار الصحية للتحضر غير المنظم ، والاستخدام العشوائي للتكنولوجيا ، والفضلات الكيميائية والسمية ، وإمدادات المياه غير المأمونة ، والمرافق الصحية غير الوافية نتيجة للتنمية غير المتوازية .

(ح) البنك الدولي

٦٠ - وينبغي للمؤتمر أن يستعرض الصكوك القانونية لمعالجة الحقوق والالتزامات البيئية على الصعيد العالمي ، كما ينبغي له أن يشجع على المشاركة الواسعة من جانب مجتمع المنظمات غير الحكومية .

(ط) المنظمة البحرية الدولية

٦١ - ينبغي للمؤتمر أن يستعرض المدى الذي وصل اليه المجتمع الدولي في تصدّيه للمشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه العالم ومدى ما اتخذته البلدان فرادى ومجتمعة من إجراءات لحماية البيئة وتعزيزها وإدماج الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (ستكهولم) . وينبغي للمؤتمر أن يحدد الثغرات في الاستراتيجية العالمية للحماية البيئية والتنمية القابلة للاستمرار وأن يضع توصيات من أجل زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية وتحسين البيئة وفي تحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار .

٦٢ - وحماية البيئة البحرية والاستغلال المستمر والسليم بيئيا للموارد يمثلان مسألة تشغل المجتمع الدولي على نطاق واسع ، ومن ثم ، فإنها تخضع لولاية عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة وتعتبر موضوعا يشغل العديد من الهيئات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية . ولذلك تقترح المنظمة البحرية الدولية أن يُدخل المؤتمر المقترح في نطاقه استعراضا لجملة أمور ، منها الإجراءات التي اتخذت لحماية البيئة البحرية ، مع مراعاة الأعمال الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما التقرير المتعلق بحالة البيئة البحرية والذي يقوم فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري بوضعه في صيغته النهائية . وستسعى المنظمة البحرية الدولية ، عملا بولايتها ، الى ضمان أن يعترف المؤتمر بأن وجود هيكل أساسي مأمون وسليم بيئيا للنقل البحري يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية القابلة للاستمرار وأن يتخذ أي إجراء ضروري من إجراءات المتابعة لحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تحدثه السفن ومن تصريف الفضلات في البحر .

(ي) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٦٣ - يمكن للمؤتمر أن ينطلق من تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ والمؤتمر الثاني للمناخ العالمي ، بغية اتخاذ خطوة رئيسية نحو اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ بسبب الانشطة البشرية ، أو ، إن أمكن ذلك ، اتفاقية بشأن حماية الغلاف الجوي العالمي من مختلف أشكال التلويث . وسوف تعتبر هذه الاتفاقية ، أو أي خطوة هامة تجاهها ، إنجازا رئيسيا للمؤتمر . وينبغي أن تتاح فرصة خلال المداولات للتطرق الى مسألة اتخاذ إجراءات وطنية ودولية لضمان الدعم العلمي للتنمية المتواصلة . وإذا اريدت المحافظة على الغلاف الجوي والمجاري المائية والتربة والبحار ومجتمعات الكيانات الحية ، تكون الالتزامات الطويلة الاجل إزاء برامج القياس البيئي والدراسات العلمية لما لعناصر البيئة الطبيعية من "قدرة على الاستمرار" من الأمور الجوهرية . ومن بين برامج القياس والدراسة هذه البرامج التي هي جزء من أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن الغلاف الجوي وبشأن نظام المناخ والموارد المائية . وتشير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الى أن الكوارث التي تعود الى الاعاصير الاستوائية والفيضانات ، فضلا عن المخاطر الطبيعية الاخرى ، يمكن أن تكون لها أخطار ضخمة على التنمية الاقتصادية المتواصلة ومع ذلك فإن نظم الإنذار والاستعداد الكافية اثبتت على أنها قادرة على تخفيض الخسائر ، لا سيما الخسائر في الأرواح ، ويمكن للنظم على نطاق العالم والنظم الاقليمية للرصد والتنبؤ والإنذار بشأن الكوارث الطبيعية والانسانية ، بما في ذلك استخدام تقنيات الفضاء ، أن تكون موضوعا فرعيا تبدي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية استعدادها لتولي دور قيادي فيه . ويمكن أيضا اعتبار التقدم المحرز في السنة الأولى أو نحوها من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (١٩٩٠-١٩٩٩) موضوعا لجلسة مفيدة في المؤتمر .

(ك) الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٦٤ - إن أمر تحديد أهداف ونطاق هذا المؤتمر متروك للحكومات ، على الرغم من أن الوكالة تتوقع أن يكون انتاج الطاقة ، التي هي ضرورية للتنمية ، ولها في الوقت نفسه أثر بيئي رئيسي ، من بين القضايا الهامة التي يتم التطرق اليها .

(ل) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

٦٥ - ينبغي أن يعالج جزء من برنامج المؤتمر المقترح التفاعل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال مع تركيز خاص ، نظرا الى طابع

المؤتمر ، على آثار ذلك التفاعل على التنمية الاقتصادية . وينبغي أن تشمل أهداف ذلك الجزء من برنامج المؤتمر تحسين تفهم الطريقة التي يمكن بها للتدابير والسياسات التي تحكم التجارة الدولية أن تراعي بصورة مناسبة الاعتبارات المتصلة بحماية البيئة . وسيكون من المهم أيضا دراسة كيفية تفادي التأثير السلبي للشمار في التجارة الدولية على رغبة الحكومات في اتباع سياسات بيئية ، عن طريق جهود ترمي الى ضمان درجة أكبر من التقاء القواعد الوطنية والممارسات المتعلقة بتمويل تكاليف التحكم في التلوث المرتبطة بانتاج السلع والخدمات .

٣ - المنظمات الاخرى

(أ) مصرف التنمية الكاريبي

٦٦ - يمكن لحوادث النقل البحري للنفط والمنتجات النفطية أن تضر ضررا بالغا بالاقتصادات القليلة المناعة للدول التي تعتمد في حالات كثيرة اعتمادا كبيرا على السياحة ومصائد الاسماك ، مما يزيد من سوء الأمر . وبناء على ذلك ، فإن المصرف يوصي بأن ينظر المؤتمر في قضايا مثل تنظيم ومراقبة المسائل التي تؤثر على تحديد المسؤولية عن الإجراء التصحيحي والتعويض في الحالات التي تؤثر فيها حوادث انسكاب النفط على البيئة والنشاط الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل على حد سواء .

(ب) مجلس الشمال الاوروبي

٦٧ - اعتمد المجلس توصيات بشأن برنامج للسياسة البيئية للشمال الاوروبي ، فضلا عن خطة عمل لحماية البيئة البحرية . إن للقضايا البيئية من الاهمية بحيث ينبغي إثارتها على نفس مستوى سياسات نزع السلاح في إطار الامم المتحدة . وينبغي للدول الصناعية أن تخصص نسبة مئوية محددة من ناتجها القومي الإجمالي للتعاون البيئي العالمي ، وينبغي أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا بهذا المعنى . كذلك اقترحت اللجنة الاجتماعية والبيئية ، بتأييد المجلس ، إنشاء صندوق أوروبي للبيئة كي تتسنى إتاحة التكنولوجيا الحديثة للبلدان التي تنبعث منها كميات كبيرة من الملوثات العابرة للحدود . وهذه هي القضايا التي ينبغي أن يتطرق اليها المؤتمر . ويمكن أن تشمل القضايا الاخرى "أثر الدفيئة" والتغيرات المناخية الناجمة عن تلوث الغلاف الجوي ، لا سيما من جراء ثاني اكسيد الكربون ، وحماية طبقة الاوزون .

(ج) منظمة الوحدة الافريقية

٦٨ - ينبغي للمؤتمر أن يضع تأكيدا خاصا على الممارسة الحالية للدول الصناعية والشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بإلقاء النفايات السامة والخطرة في افريقيا .

(د) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٦٩ - ترى المنظمة أن الاهداف الجديرة بالاهتمام ينبغي أن تشمل ما يلي :

(أ) استعراض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي استجابة لنداء ستكهولم للعمل ؛

(ب) توفير أفضل عرض ممكن للظروف البيئية والاتجاهات في العالم في وقت انعقاد المؤتمر ؛

(ج) استعراض ، ثم توليف ، نتائج كل المؤتمرات البيئية الرئيسية المعقودة في الفترة الزمنية ١٩٨٩-١٩٩١ (على سبيل المثال المؤتمر العالمي المعني بالمناخ والطاقة وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والاجتماعات الاقليمية) بوصفها أداة تخطيط أساسية لمؤتمر عام ١٩٩٢ وبوصفها إسهاما في حد ذاتها ؛

(د) تحديد أوجه النجاح المعينة في الادارة البيئية ، والمشاكل الرئيسية التي لم تحل وأوجه القصور الرئيسية ، بما في ذلك أسبابها ؛

(هـ) تحديد جدول أعمال للمستقبل يشمل منظورا لمدة ٣٠ سنة على الاقل ؛

(و) دراسة الآثار المترتبة على التنمية القابلة للاستمرار ، والطرق المؤدية اليها ، بوصفها مجالا محددا يركز عليه المؤتمر ؛

(ز) استعراض نطاق وتطور الأجهزة المؤسسية وقدرتها على مواجهة تحديات التسعينات وما بعدها .

٧٠ - وفيما يتعلق بالمحتوى ، فإنه قد يكون للموضوع الفرعي "التنمية القابلة للاستمرار" ملامح جذابة من حيث توجيه النقاش وتركيزه . وتشمل المواضيع الاخرى الجديرة بالاهتمام ما يلي :

(أ) حالة قياس ورصد البيئة ؛

(ب) نوعية البحث والتعليم والتدريب في مجال البيئة ؛

(ج) تطوير التكنولوجيا ، بما في ذلك تصميمها من أجل تحقيق أهداف بيئية محددة وتكنولوجيا "نظيفة" ؛

(د) الاقتصاديات البيئية وتكامل السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية ؛

(هـ) ادارة موارد الهواء والماء والأرض ، بما في ذلك إلقاء نظرة خاصة على النظم الايكولوجية في المناطق الحضرية ، والتصحر ، وإزالة الاحراج ؛

(و) الآلية القانونية والادارية ، بما في ذلك استعراض الاتفاقيات والبروتوكولات الاخيرة (على سبيل المثال الأوزون) واختيار الاهداف في المستقبل ؛

(ز) تقديم المساعدة الى البلدان النامية ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمساعدة المالية .

(هـ) مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي

٧١ - ينبغي أن يركز المؤتمر على ما يلي :

(أ) إقامة صلة بين الموارد الطبيعية والحفظ والاستغلال لاغراض التنمية القابلة للاستمرار ؛

(ب) إقامة صلة بين الحفظ ومواصلة الانتاجية وزيادتها ؛

(ج) التأكيد على المجموعات العريضة الثلاث لادارة الموارد الطبيعية : الحفظ والاستغلال والرصد البيئي .

(و) منظمة الدول المصدرة للنفط : صندوق التنمية الدولي

٧٢ - ينبغي أن يكون المؤتمر شاملا وأن ينصب معظم التركيز فيه على المشاكل البيئية - قضايا وخيارات البلدان النامية بدلا من البلدان الصناعية . وينبغي أن يعالج المؤتمر التوازن الايكولوجي ، بما في ذلك التأثير البيئي للنمو السكاني (على الاحراج ، على سبيل المثال) وأن يحصر ، فيما بعد ، تركيزه على مشاكل بيئية محددة في البلدان النامية ، مثل إزالة الاحراج ، والتصحر ، وملوثات المياه الجوفية والسطحية والافراط في صيد الأسماك ، وتلوث الهواء ، والمواد الكيميائية والفلزية السامة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يركز المؤتمر على الخيارات والقضايا البيئية لجميع القطاعات ، بما في ذلك الزراعة والنقل والصناعة وتنمية المواد المائية وقطاع الإسكان .

٧٣ - ويقترح صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) إجراء تحليل لما يلي :

(أ) دور الحكومات من حيث سياساتها وممارساتها - كيف يمكن أن يؤدي استخدامها غير السليم أو السليم إما الى تدهور البيئة أو النهوض بها ؛

(ب) دور المانحين (المتعددي الأطراف والثنائيين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) من حيث توفير التمويل والمساعدة التقنية الى '١' المشاريع المصممة خصيصا لمنع أو اصلاح الضرر البيئي ؛ '٢' المشاريع الإنمائية الجديدة ذات الآثار التي لها مضاعفات بيئية ؛

(ج) دور الشركات أو المواطنين الحاديين من حيث حفظ النوعية البيئية وتفادي الضرر البيئي أو معالجته .

(ز) برنامج التعاون البيئي لجنوب آسيا

٧٤ - ينبغي أن يضع المؤتمر خطط عمل قصيرة الأجل وطويلة الأجل يمكن بمقتضاها تحقيق تنمية قابلة للإدامة عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الشحيحة في العالم والإدارة البيئية الفعالة ، مع التركيز على ما يلي :

(أ) التعزيز الكافي للمنظمات القائمة العاملة في ميدان البيئة ؛

(ب) تقديم التزامات مالية قاطعة من جانب الوكالات المانحة لدعم النشاط البيئي ؛

(ج) وضع برامج عمل تشمل ، ضمن برامج أخرى أنشطة في مجال التخصصات التالية : '١' التثقيف والتدريب وحفز الوعي في مجال البيئة ؛ '٢' استخدام مصادر الطاقة المتجددة والقابلة لإعادة الاستخدام ، بما فيها الغاز الحيوي والطاقة الشمسية ؛ '٣' تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية ؛ '٤' التشريعات البيئية وتطبيقها على نحو فعال ؛ '٥' مكافحة التصحر وإزالة الأحراج .

جيم - العنوان

١ - الحكومات

٧٥ - اقترحت الحكومات العناوين التالية للمؤتمر :

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبيئة البشرية (البرازيل) ؛

(ب) المجتمع والطبيعة عشية القرن الحادي والعشرين (بلغاريا) ؛

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية القابلة للإدامة (مصر) ؛

(د) مؤتمر الأمم المتحدة المعني باتخاذ إجراءات متضافرة بشأن البيئة والتنمية على الصعيدين الإقليمي والوطني (إثيوبيا) ؛

(هـ) عشرون عاما بعد مؤتمر استكهولم - إلى أي مدى ؟ (نيجيريا) ؛

(و) مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : نحو تنمية قابلة للإدامة (النرويج) ؛

(ز) ينبغي أن يتضمن العنوان كلمة "بشرية" (سيشيل) ؛

(ح) مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (السويد) ؛

(ط) ينبغي أن يؤكد العنوان على الترابط بين التنمية والبيئة (تركيا) ؛

(ي) مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (يوغوسلافيا) .

٢ - هيئات منظومة الامم المتحدة

٧٦ - اقترحت هيئات منظومة الامم المتحدة العنوانين التاليين للمؤتمر :

(أ) مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) ؛

(ب) مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية القابلة للإدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) .

٣ - منظمات أخرى

٧٧ - اقترحت منظمات أخرى العنوان التالي للمؤتمر :

التنمية والبيئة بعد عشرين عاما (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) .

ثالثا - الطرق المناسبة للتحضير للمؤتمر

ألف - على الصعيد الوطني

٧٨ - البرازيل - ينبغي أن تدعى الحكومات لتقديم تقارير وطنية إلى المؤتمر .

٧٩ - اثيوبيا - من المتوخى إعداد تقارير قطرية . أما مجموعة التقارير المقدمة حسب ترتيب البلدان ، فمن شأنها أن تلقي الضوء على المشاكل والفرص التي تتصل بترشيد استخدام الموارد وحفظها .

٨٠ - هنغاريا - إنشاء لجنة تحضيرية وطنية تتألف من ممثلين عن الحكومة والإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور نشط في هذا الميدان . ومما ييسر كثيرا من الاعمال التحضيرية الفنية اللازمة للمؤتمر أن تُنشأ هذه اللجان في الدول الاعضاء .

٨١ - نيجيريا - ينبغي توزيع مبادئ توجيهية على الحكومات لمساعدتها على تقييم منجزاتها على الصعيد الوطني في ضوء الهدف المشترك للتنمية القابلة للإدامة . وينبغي أن تقدم هذه التقييمات في شكل تقارير حكومية شاملة ، يتم عرض موجز لها في المؤتمر . كما ينبغي أن يقترح التقرير ويستعرض استراتيجيات (وطنية وإقليمية وعالمية) تستند إلى تجارب كل بلد على حدة ، على أن يتم اعتماد هذه الاستراتيجيات للعقدين المقبلين .

٨٢ - النرويج - ينبغي للحكومات كجزء من العملية التحضيرية ، أن تقدم تقارير يمكن أن تشكل عناصر هامة لعمل اللجنة التحضيرية .

٨٣ - السويد - ينبغي أن تقدم الحكومات تقارير وطنية إلى المؤتمر اثناء المرحلة التحضيرية . وستشكل هذه التقارير جزءا هاما في استعراض اتجاهات السياسات والإجراءات المتخذة منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة في عام ١٩٧٢ .

باء - على الصعيد الإقليمي

١ - الحكومات

٨٤ - البرازيل - ينبغي أن يسبق المؤتمر عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية على مستوى الخبراء وعلى المستوى الحكومي الدولي .

٨٥ - اثيوبيا - ينبغي اعتماد نهج متعدد التخصصات ، يتضمن ، على سبيل المثال ، أهدافا مثل دراسة المظاهر المحلية المتعلقة بالموارد وأوجه التفاعل مع الظروف السائدة في البلد أو البلدان المجاورة ؛ ودراسة الموجودات من الموارد الطبيعية الإقليمية ؛ وإقامة علاقات عمل مع العاملين في مجال البحوث ، والمسؤولين عن اتخاذ القرارات والموظفين التنفيذيين . وتشمل مجالات التعاون في المشاريع المشتركة مكافحة التصحر ، وتجديد متجمعات المياه والغطاء النباتي للاحراج ، إلى جانب اتخاذ ترتيبات عملية لتقاسم التكاليف والفوائد . ويتضمن ذلك أيضا إدارة المشاريع التي يمكن أن تكون مثالا يتم محاكاته وتكراره في أماكن أخرى .

٨٦ - وتأخذ المؤتمرات الثنائية والإقليمية بعين الاعتبار البلدان التي تتقاسم موارد مشتركة أو التي لديها اهتمامات مشتركة يجوز توحيدها في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها ومقاصدها . ويمكن أن يقدم مثال هذه المؤتمرات التوجيه اللازم للقيام بتجارب جديدة في المناطق . أما الدول التي لديها موجودات وطنية والتي تضع في الاعتبار نوايا غيرها من البلدان في مجال السياسات ، فإنها يمكن أن تكون مثالا للاهتمام المتبادل تجاه جيرانها . كما يمكن توفير أمثلة جيدة للتصميم المؤسسي ذي المقاصد المنظمة وذلك عن طريق منظمة تضم أفرقة التنسيق القائمة والتي من الأفضل أن تتألف من ممثلي البلدان ، على أن يكون مركزها في إحدى عواصم هذه البلدان ، وتخول ولايات مثل عمل إسقاطات للاحتياجات الرئيسية المتغيرة التي تحددها الاعتبارات الوطنية أو الداخلية للبلدان المعنية .

٨٧ - هنغاريا - ينبغي مراعاة تجربة التعاون البيئي الإقليمي ودون الإقليمي ، بما في ذلك التجربة ذات الصلة للجنة الاقتصادية لأوروبا ونتائج المؤتمرات الرفيعة المستوى المعقودة خلال الفترة الماضية . كما أن الاجتماع المعني بحماية البيئة المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، المقرر أن يعقد في أواخر عام ١٩٨٩ في صوفيا ، قد يقدم أيضا إسهاما مفيدا في نجاح المؤتمر .

٨٨ - نيجيريا - ينبغي أن تقوم الهيئات الإقليمية بتقييم التقدم المحرز حتى الآن في ضوء الولايات التي أنشأتها .

٨٩ - النرويج - ينبغي للمؤتمرات الإقليمية المختلفة المعنية بالبيئة والتنمية التي ستسبق انعقاد المؤتمر العالمي ، أن تقدم إسهاما هاما إلى المؤتمر .

٢ - هيئات منظومة الامم المتحدة

(أ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٩٠ - ينبغي أن تعقد اجتماعات تحضيرية إقليمية للقيام بما يلي :

(أ) دراسة الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٨٦/٤٢ الذي اعتمدت الجمعية العامة بمقتضاه المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ؛

(ب) استعراض وصياغة اقتراحات بنّاءة بشأن الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لتحقيق التنمية القابلة للإدامة ؛

(ج) اعتماد خطط عمل إقليمية لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة ؛

(د) تقييم وتحديد وتنمية الأنشطة الوطنية الجاري تنفيذها واقتراح أنشطة تتصل بالتنمية القابلة للإدامة لكي ينظر فيها المؤتمر .

(ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٩١ - سيعقد في عام ١٩٩٠ مؤتمر وزاري عن البيئة في آسيا والمحيط الهادئ ، والذي ستكون نتائجه مدخلا مفيدا للمؤتمر الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن لهذا المؤتمر الاستفادة من لجان إقليمية أخرى ، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والتي ستكون أيضا قد عقدت في ذلك الوقت مؤتمرات وزارية .

جيم - عملية التحضير الحكومية الدولية العالمية

الحكومات

٩٢ - البرازيل - ينبغي أن تضم الهيئة المؤسسية التحضيرية لجنة تحضيرية حكومية ذات عضوية واسعة النطاق قدر الإمكان . وينبغي أن يكون الاشتراك في الاعمال التحضيرية مفتوح العضوية . كما يمكن أن يعهد بهذه المهمة إلى جهاز قائم (مثل مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة) يكون بمثابة الفريق الاساسي في العملية التحضيرية أو إلى لجنة جديدة تعينها الجمعية العامة بصورة محددة .

٩٣ - مصر - ينبغي تنظيم عقد اجتماع تحضيري تحضره هيئات منظومة الامم المتحدة ويشارك فيه ممثلون مختارون عن الدول والمنظمات غير الحكومية وعدد من الخبراء في التخصصات ذات الصلة .

٩٤ - هنغاريا - ينبغي إعداد دراسة استقصائية عالمية عن حالة البيئة للمساعدة على تحديد المشاكل البيئية البالغة الخطورة .

٩٥ - النرويج - من الضروري وجود لجنة تحضيرية كفؤة . وسيكون من بين الاحتمالات إنشاء لجنة جامعة تابعة للجمعية العامة (مثل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في عام ١٩٧٢) . والخيار الآخر ، أن يشكل مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي مثل هذه اللجنة التحضيرية . وقد يقتضي الامر وجود مجلس إدارة "مفتوح العضوية" بما يسمح باشتراك جميع الحكومات المهتمة بالموضوع . كما يجب أن يطلب إلى الحكومات ضمان أن تكون وفودها المشتركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر ذاته ممثلة لطابع المؤتمر الشامل لقطاعات كثيرة .

٩٦ - سيشيل - كجزء من الطرق المناسبة للإعداد للمؤتمر ، لا بد من وضع نهج لكل دولة عضو بالامم المتحدة مع المطالبة بضرورة أن يولي كل منهما اهتماما عاجلا بالنظر في الطرق والوسائل اللازمة للتعاون في جميع مجالات التنمية ليتسنى توفير الحماية لبيئتنا المهددة بالاخطار .

٩٧ - السويد - ينبغي النظر إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر ذاته كعملية متكاملة تؤدي إلى القيام بعمل بنّاء مشترك . ويتطلب هذا النهج إنشاء لجنة تحضيرية قوية للمؤتمر . وينبغي اختيار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بهذه المهمة في ضوء اختصاصاته كما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ . وسيقتضي ذلك عقد دورات استثنائية لمجلس الإدارة بغرض الإعداد المنظم للمؤتمر . وإذا ما تعين أن يعقد المؤتمر في عام ١٩٩٣ ، سيتطلب الأمر أن يجتمع مجلس الإدارة بوصفه اللجنة التحضيرية مرة أو مرتين في عام ١٩٩٠ ومرة واحدة في عام ١٩٩١ ، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الدورة العادية لهذه السنة لهذا الغرض ، ومن المحتمل أن يجتمع المجلس مرة واحدة في عام ١٩٩٢ للانتهاء من إعداد الوثائق . وينبغي تشجيع الحكومات المهتمة بالأمر على أن تستضيف دورات مجلس الإدارة بصفته اللجنة التحضيرية للمؤتمر . كما ينبغي تشجيع البلدان المانحة على دعم مشاركة أقل البلدان نموا بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته .

٩٨ - تايلند - ينبغي أن يعمل فريق عامل من كبار الخبراء من بلدان أعضاء مختارة فيما يتعلق بمضمون المؤتمر والأعمال التحضيرية اللازمة له .

٩٩ - تركيا - ينبغي إنشاء لجنة مخصصة .

١٠٠ - يوغوسلافيا - ينبغي أن يعهد بالأعمال التحضيرية للمؤتمر إلى لجنة تحضيرية يتم انشاؤها بموجب قرار للجمعية العامة بشأن انعقاد المؤتمر تعتمده الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

دال - المنظمات غير الحكومية

١ - الحكومات

١٠١ - البرازيل : ينبغي أيضا دعوة المنظمات غير الحكومية الى تقديم تقارير ، بوصفها جزءا من استعراض السياسة والاجراءات .

١٠٢ - هنغاريا : ترى من الاهمية قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بدور نشط وهام في حماية البيئة ، وإشراكها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

١٠٣ - النرويج ينبغي أن تقوم النقابات والدوائر العلمية والمنظمات غير الحكومية بدور نشط في عملية التحضير ، وتشجيعها على الاشتراك في المؤتمر . وينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تعد تقارير عن ذلك كجزء من عملية التحضير ، فهي عناصر هامة من عمل اللجنة التحضيرية .

١٠٤ - السويد : ينبغي دعوة جميع المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة الى تقديم تقارير بوصفها جزءا من استعراض السياسة العامة والاجراءات . وينبغي النظر في اتخاذ ترتيبات خاصة من أجل اشراك المنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة وفعّالة .

٢ - المنظمات الأخرى

برنامج التعاون البيئي لجنوبي آسيا

١٠٥ - ينبغي بذل جهود للتعرف على الجهات المعنية مباشرة بشؤون البيئة ، ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة وإنما أيضا في أوساط المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المعترف بها ؛ إذ يمكنها أن تنفذ أنشطة خطط العمل البيئية التي سيدعو إليها المؤتمر ، دون إنشاء منظمات جديدة ، ما لم يكون أنشاؤها أساسيا تماما . كما ينبغي بذل جهود لتعزيز هذه المنظمات مؤسسيا بتمويلها من الأمم المتحدة لكي تشارك بفعالية في تنفيذ خطط العمل .

هاء - التعاون والتنسيق بين الوكالات

١ - الحكومات

١٠٦ - البرازيل : تستدعي الأنشطة التحضيرية ذات الطابع التنظيمي والفني التي تسبق المؤتمر تنسيقا وتعاونا بين مختلف هيئات ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة .

١٠٧ - اثيوبيا : باستطاعة الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة أن تضع وتدعم برامج عمل لتخطيط ومراقبة استعمال الموارد والبيئة ، والإعلام ، والمبادئ التوجيهية التشريعية ، والتعليم .

١٠٨ - نيجيريا : ينبغي في الهيئات الدولية أن تقيّم تقدمها حتى الآن في ضوء الولايات التي أقيمت عليها .

١٠٩ - النرويج : من المهم إذا أريد للمؤتمر النجاح أن يضمن اشتراك جميع المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها .

١١٠ - يوغوسلافيا : ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتناول في نطاق اختصاصاتها مشاكل البيئة والتنمية أن تسهم فنيا في هذه الأعمال التحضيرية .

٢ - هيئات منظومة الأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

١١١ - ينبغي أن توجه لجنة التنسيق الإدارية اشتراك الوكالات في التحضير للمؤتمر .

واو - أمانة المؤتمر

١ - الحكومات

١١٢ - البرازيل : يمكن إنشاء أمانة خاصة تؤمن ما يلزم من دعم تقني للتحضير للمؤتمر وإقامته . ويمكن أن تستوعب هذه الوحدة موظفين من أمانات الهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، بتنسيق من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كما يمكن الاستعانة بخبراء من خارج منظومة الأمم المتحدة عند اللزوم .

١١٣ - بلغاريا : ينبغي إسناد التحضير للمؤتمر وتنظيمه الى أمانة برنامج البيئة . وينبغي أن يعد المدير التنفيذي برنامجا تنظيميا مفصلا يحدد الجدول الزمني ، وحجم ونطاق الاستعراضات المبدئية والتقارير العلمية الوطنية وما الى ذلك ، بحيث تكون في متناول المدير التنفيذي عند الإعداد للمؤتمر .

١١٤ - النرويج : ينبغي أن تقام للمؤتمر أمانة منفصلة تربطها علاقات وثيقة ببرنامج البيئة ، وأيضا بمنظمات الامم المتحدة الاخرى والمؤسسات المالية الدولية ، والدوائر العلمية ، والصناعة ، والمنظمات غير الحكومية . وينبغي التوسع في مناقشة مكان الامانة قبل اتخاذ قرار . وينبغي أن يكون تكوين الامانة معبرا عن طبيعة القطاعات المتعددة للمؤتمر ، وعن أوثق الخبرات اتصالا بمختلف المجالات . وينبغي تحديد مسألة اختيار أعضائها خلال الدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج البيئة .

١١٥ - السويد : رأت أن إيجاد أمانة قوية للمؤتمر ضرورة مطلقة . وينبغي تفويض الامين العام للامم المتحدة بأن يقيم بمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج البيئة أمانة للتحضير للمؤتمر ، وأن يخدم اللجنة التحضيرية التي ينبغي أن تظل وثيقة الصلة بأمانة برنامج البيئة . وللاعتماد على الخبرة المشتركة الموجودة في منظومة الامم المتحدة ، يمكن انتداب موظفين من مختلف أنحاء المنظومة الى أمانة المؤتمر ، على أن يأتي توظيف بعضهم من خارج منظومة الامم المتحدة لكي يعبر موظفو الامانة عن أفضل الخبرة الموجودة في هذا المجال . وينبغي أن توجد الامانة في مكان يتيح سهولة الوصول الى مرافق أمانة الامم المتحدة واتصالاتها ، ويتيح لبلدان كثيرة أن تكون موضع التمثيل ، ومن الافضل أن يكون ذلك في جنيف . وينبغي أن يكون الامين العام للمؤتمر برتبة أمين عام مساعد يعينه الامين العام للامم المتحدة ويكون مسؤولا أمامه عن طريق المدير التنفيذي لبرنامج البيئة .

٢ - هيئات منظومة الامم المتحدة

(أ) منظمة الصحة العالمية

١١٦ - المنظمة مستعدة لندب موظف مؤقت يساعد أمانة المؤتمر .

(ب) المنظمة البحرية الدولية

١١٧ - المنظمة مستعدة للتعاون مع منظمات وبرامج أخرى ذات صلة في منظمة الامم المتحدة بحيث تؤمّن للمؤتمر معلومات كافية تمكنه من إصدار توصيات بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة البحرية واستمرار تنميتها .

(ج) الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١١٨ - الوكالة مستعدة للمساعدة في وضع أساس تقني لمناقشة السياسة العامة لإدارة نظم الطاقة السليمة بيئيا . وهي تتوقع أن تعمل مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في هذا المسعى ، وأيضا مع هيئات لها خبرتها مثل مؤتمر الطاقة العالمي ، والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية .

رابعا - الزمان والمكان المناسبين وشكليات أخرى

ألف - الزمان

الحكومات

١١٩ - اقترحت الحكومات المواعيد التالية :

(أ) خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر ستكهولم . وتقدم اللجنة التحضيرية اقتراحا بمدة المؤتمر ومواعيده النهائية لكي تبت فيها الجمعية العامة (البرازيل) ؛

(ب) حزيران/يونيه ١٩٩٢ (بلغاريا) ؛

(ج) حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهو موعد مرور ٢٠ عاما على انعقاد مؤتمر ستكهولم (مصر) ؛

(د) خلال صيف ١٩٩٢ (اثيوبيا) ؛

(هـ) ضمن الإطار الزمني الذي يحدده قرار الجمعية العامة (هنغاريا) ؛

(و) الوقت المناسب لذلك هو عام ١٩٩٢ الذي يوافق الذكرى السنوية العشرين لإنعقاد مؤتمر ستكهولم (نيجيريا) ؛

(ز) يبدو أن الاتفاق عام على انعقاد المؤتمر في عام ١٩٩٣ . وتتوقف المواعيد النهائية على مجموعة عوامل ينبغي أن يناقشها مجلس إدارة برنامج البيئة (النرويج) ؛

(ح) حزيران/يونيه ١٩٩٣ (السويد) ؛

(ط) آب/أغسطس ١٩٩٣ (تايلند) ؛

(ي) عام ١٩٩٣ (تركيا) .

باء - المكان

الحكومات

١٣٠ - البرازيل : تنتهز حكومة البرازيل هذه الفرصة لتؤكد ما عرضته خلال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة من استعدادها لاستضافة مؤتمر الامم المتحدة الثاني للبيئة البشرية . ويمكن عقد المؤتمر في ريو دي جانيرو أو سان باولو أو برازيليا ، ففيها جميعا مطارات دولية وما يلزم من هياكل أساسية ومرافق وخدمات لنجاح انعقاد مؤتمر دولي بهذا الحجم .

١٣١ - ويبين هذا العرض باستضافة المؤتمر الاهمية التي تضعها حكومة البرازيل لمسائل البيئة ، واستعدادها لتشجيع مزيد من التعاون الدولي في هذا المجال . وهذه الروح هي التي تجعل الحكومة تأمل في موافقة المجتمع الدولي على عقد المؤتمر في البرازيل .

١٣٢ - مصر : ينبغي إقامة المؤتمر في نيروبي أو في مدينة مناسبة داخل بلد يكون مستعدا لمشاطرة النفقات .

١٣٣ - نيجيريا : هناك خيارات لمكان الاجتماع هي : مقر الامم المتحدة في نيويورك ، أو مقر برنامج البيئة في نيروبي ، أو أي بلد آخر في العالم يود استضافة المؤتمر . ويُقترح النظر في معايير جدوى التكاليف ومدى التسهيلات عند اتخاذ قرار نهائي بشأن مكان الاجتماع .

١٢٤ - النرويج : الملاحظ أن ثلاثة بلدان عرضت استضافة المؤتمر هي : البرازيل وكندا والسويد . ومن الاهمية البالغة حسم هذه المسألة بأسرع ما يمكن . وينبغي أن تبت الجمعية العامة في ذلك خلال دورتها الرابعة والاربعين ، ولو استطاع مجلس الإدارة أن يتفق من حيث المبدأ على مسألة المكان لَسهّل كثيرا النظر في مسألة المؤتمر برمته خلال الجمعية العامة .

١٢٥ - سيشيل : ينبغي عقد المؤتمر في مكان بوسط أوروبا ، مثل فرنسا .

١٢٦ - السويد : السويد مستعدة مرة أخرى لاستضافة المؤتمر إذا كانت الرغبة عامة في ذلك .

١٢٧ - تايلند : ينبغي عقد المؤتمر في نيويورك أو جنيف أو نيروبي أو بانكوك .

١٢٨ - تركيا : ينبغي إقامة المؤتمر في مكان متوسط نسبيا يتيح لممثلي جميع الدول فرصة الاشتراك بأقل التكاليف . وتفضل تركيا عقد المؤتمر في أوروبا .

١٢٩ - يوغوسلافيا : ينبغي عقد المؤتمر في بلد نام .

جيم - شكليات أخرى

الحكومات

١٣٠ - بلغاريا : ينبغي أن ينظر المؤتمر في البنود التالية :

(أ) تقرير الامين العام للامم المتحدة ؛

(ب) تقارير تشارك في تقديمها مؤسسات معترف بها من المنطقة التي تخصها في العالم ؛

(ج) تبادل الآراء حول التقارير ؛

(د) اعتماد الوثيقة النهائية .

١٣١ - مصر : ينبغي عقد دورات علمية خلال المؤتمر ، وينبغي النظر في المساهمات الحكومية وغير الحكومية على السواء .

١٣٢ - اثيوبيا : ينبغي في هذا المحفل أن يكفل الاستماع الى آراء الجماعات المتنازعة التي تدعو الى حفظ البيئة وتلك التي تمثل مستعملي الموارد . وينبغي مقدما إعداد دراسات أساسية لتكون أساسا لمناقشة روح المؤتمر . وبعد ذلك يطلب من الوفود أن تقترح خطة عمل يؤخذ بها وطنيا وإقليميا ودوليا . فهذا يخلق فعلا دافعا لترشيد الاستخدام الوطني للاستراتيجيات وحفظ الموارد حسب ما تحدده مجموعات المناقشة الثلاثة المعنية . وعندئذ يمكن رصد الثغرات في المعلومات والمعرفة ، واتخاذ إجراءات لسد أوجه النقص . وبعد ذلك يعد المندوبون الوطنيون والممثلون الإقليميون والدوليون قائمة توصيات تحدد ترشيد استخدام موارد البيئة وحفظها .

١٣٣ - السويد : ينبغي خلال عملية التحضير إشراك كافة الجهات المعنية في منظمة الامم المتحدة ، وبوكالات المساعدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية . وينبغي أن يكون المؤتمر على مستوى سياسي رفيع ، وأن يشمل رؤساء الحكومات والوزراء المسؤولين عن البيئة . وينبغي أن يمتد المؤتمر نحو أسبوعين . والمتوقع أن تكون هناك جلسة عامة ولجنتان جامعتان أو ثلاث لجان جامعة . فهذه الترتيبات تترك وقتا كافيا لاستيفاء المناقشات والمفاوضات النهائية حول القرارات التي سوف تتخذ . أما تقسيم العمل على اللجان حسب المواضيع فينبغي أن تنظر فيه اللجنة التحضيرية .

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ستكهولم ، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيعات E.73.II.E.14 وتصويب) .

(٢) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

(٣) المرجع نفسه ، الفصل الاول .

- - - - -